

# محاضرة ألقاها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن حول الديمقراطية

الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمٰن الرحيم والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه

سيداتي سادتي.

ألقيت سلسلة من المحاضرات خلال شهر رمضان وكانت عناوينها كالآتي :

الأولى : الوعي الاجتماعي.

الثانية : مشكلة البطالة، أسبابها، وكيفية علاجها.

الثالثة : توجه المغرب السياسي والدبلوماسي والاستراتيجي في حاضره توجيها مستنتجا من تقاليده التاريخية في كيفية معايشته مع الدول.

وهذه المحاضرة الرابعة عنوانها : الديموقراطية وهي داخلة في نطاق هذه السلسلة من المحاضرات العامة التي من شأنها طرق مشكل محدد مكيف ودرس مشاكل عامة تهم كافة المسلمين، وكافة المغاربة بقطع النظر عن اختلاف دياناتهم.

أولا : أود ان أقول لكم لماذا اخترت مدينة فاس لهذه المحاضرة، لأنه لا يمكن لواحد منا تعاطى للوطنية بكيفية منظمة، أو بكيفية غير منظمة ان ينكر فضل مدينة فاس، وفضل النخبة الفاسية من قديم الزمان في خلق وعي وطني، وفي خلق حماس شعبي.

ثانيا : لأن الوقت حان لطرق موضوع كموضوع الديمقراطية، حان وقته لأنه لا يوجد مغربي كيف ماكان مثقفا أو غير مثقف، مسؤولا، أو غير مسؤول لا يتحدث سواء في دائرته الضيقة أو في دائرة متسعة عن مشكل الديمقراطية. ذلك لأن المغرب نال استقلاله، وأمنيته هي ان يدعم استقلاله على اسس عصرية



وبكيفية عصرية. فمن ثم رأينا المغرب يؤلف حكومة مركبة من أشخاص، لا خونة فيهم ولا محاباة فيهم، ولكن يتوفرون على التقنية الكافية والاخلاص الكافي. وهذا شيء يعم الحكومة الحالية، أو الحكومة الماضية. ونراه كذلك يهتم بالناحية الاجتماعية، فيضع لها أسسا، ومن ذلك، نرى جلالة الملك وحكومته يضعون تصميمات للعملة، ومشاريع لظهائر شريفة ستصدر لاعطاء الحق النقابي، وايجاد كل الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة.

فلا يمكن اذن ان يتصور في أذهاننا ان المغرب سيقف عند هذا الحد من تطوره العصري المساير للأمم التي تعيش أمامه. فمن ثم يجب علينا ان نهتم. بمستقبلنا، وهو مستقبلنا الديمقراطي فلا يمكننا ان نعرف الديمقراطية حق المعرفة أو نطبقها أحسن تطبيق حتى نكون قد ألممنا بها شيئا ما.

والسبب الثالث الذي جعلني اطرق هذا الموضوع هو انني أرى ان اجدر واحد يمكن ان يطرق موضوع الديمقراطية هو البيت المالك، لأنه تقدم غيره في هذا الميدان، ولأن صاحب الجلالة نصره الله، منذ سنين طوال، وهو يرغب في ديمقراطية المغرب، ويصرح بأن ذلك كان املا في أيام الحماية، واليوم صار عزيمة، ان يرى المغرب ملكية دستورية.

هذه المحاضرة ربما لن تكون على الشكل العادي ولكن ستكون عرض أفكار، وربما لها صبغة درس لأن هناك تعريفات. ومسائل تاريخية في الغالب، معظم الجمهور ليس على بينة منها فلهذا مرة بعد اخرى سأقول لكم أولا وثانيا وثالثا وأعود بكم إلى الوراء. وأذكركم بمبدء حتى يمكن أن نبني الاستنتاجات التي ستكون موضوعنا على المبادىء التي اشرنا إليها من قبل، وثانيا سأتطرق إليها باللغة الدارجة، لأنها تهم الخاص والعام. وفي غالب الأحيان فان المستمعين الكرام الذين يتتبعوننا بواسطة الاذاعة سيرغبون في مشاركتنا اليوم. وأحسن مشاركة هي ان يفهموا أكثر ما يمكن.

كيف سنتطرق لمشكل الديمقراطية ؟

سأعطيكم التصميم، والطريقة التي سندرس بها هذا المشكل.

أولا : كيف انبثقت فكرة الديمقراطية ؟ ماهي الينابيع الديمقراطية ؟

ثانيا : بعد هذا يمكن لي ان اعطيكم بعض التعاريف لمعرفة هذه الديمقراطية.

ثالثا : كيف طبقت هذه الديمقراطية في البلاد التي نعايشها اليوم ؟

رابعا : كيف يمكن للمغرب أن يفكر في ديمقراطيته ؟

الديمقراطية لها ينبوعان : المنبع الأول هو منبع فلسفي وديني، والمنبع الثاني هو منبع خرج من المجتمع نفسه، المنبع الفلسفي والديني، هو أننا نرى فلاسفة، وحكماء في الماضي، مثل : سقراط وأفلاطون، ومن تبعهم، يفكرون لتعيش الانسانية في مساواة، حتى يتسنى لكل فرد من البشر ان يعامل أخاه، بمثل الصداقة والمحبة والود والمساواة.

ونرى من ذلك مثلا أن أفلاطون، ذلك الفيلسوف الكبير، كان يعيش في الخيال. ولكنه خيال بمقدس، خيال مبني على مبدأ المساواة والعدل، والكرامة الانسانية. ونراه يريد أن يبني جمهورية افلاطون. على أساس ديمقراطي أي على المساواة. وادى به الايمان بالمساواة وترسخت في ذهنه فكرة المساواة إلى حد أنه فكر في ان يجمع طائفة من البشر رجالا ونساءً ويقول لهم ما هو لي لكم وما لكم لي. بحيث قال لهم ستشتركون في الأملاك وفي الأنعام، وفي اللباس، بل وأدى به الحال إلى ان قال لهم سنشترك حتى في النساء.

وطرح عليهم ان تبدأ التجربة ليس في اليونان لأنها أرض ذات تقاليد ونظم لا يمكن مواجهتها ولكن في جزيرة نائية يمكن ان تطبّق فيها جمهوريتهم. فتوجهوا إلى صقلية في أيام الملك هادونيس، وعند ما بدأت المعايشة على الطريقة التي طرحها، وخطط لها ظهر ان افلاطون كان يعيش في الخيال، وفشلت تجربته، ولكن التفكير بقي على ما هو عليه.

المنبع الثاني للديمقراطية التي أساسها العدل والمساواة، هوالمنبع الديني والديانة المسيحية تدعو إلى المساواة، وإلى مساواة الفقير والغني، ومساواة الرجل

والمرأة.

ونرى كذلك الديانة الاسلامية تدعو إلى المساواة بين البشر، فيقول الله سبحانه وتعالى : ﴿يأأيها الذين آمنوا إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾. ونرى النبي (صلعم)، في خطبة الوداع يقول : «يأأيها الناس ان ربكم وأباكم واحد، الا لافضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر، الا بتقوى الله». هذه هي الينابيع الفلسفية والدينية للديقراطية قلت لكم سابقا هناك منبع آخر هو منبع آت من المجتمع. وسأفسر :

لما بدأت المدنية في أطوارها الأولى، وهي أطوار الجهالة، والمحاربة، وأطوار الكفاح لاقتناء القوت، من كان ينتصر ؟ الذي يتوفر على سواعد قوية. يأخذ الأكل، أو يسكن في غار ولا يسمح بدخوله لأحد، أو يأخذ طرفا من الأرض، ويعتدي على من يريد أن يأخذه منه. كان اذذاك يستبد بالحق لأنه كانت لديه القوة المادية. ولكن لما تطورت البشرية، وظهرت أنواع أخرى من الحقوق وهي القوة الفكرية مثلا، وبدأت الكتابة، وبدأ الطب الأولي بدأ الأقوياء يلتجئون إلى من هم اضعف منهم، مثلا القوي الذي كان في غنى عن أي أحد، كان لما يود كتابة رسالة يتوجه عند الخطاط وفي الغالب الفقيه هو خطاط ذلك العصر يكون رجلا ضعيف البنية نحيلا، لا قوة له ولا حول، ومع ذلك يلتجىء إليه ذلك القوي وهناك مثال آخر. عندما يمرض القوي ويصاب بالحمى، لمن يتوجه ؟ يتوجه لمن لهم معرفة بالأعشاب وبالطب الأولي.

ومن هنا ظهر ان الضعفاء لهم وسيلة أخرى لادراك ما يتمنونه، ليست القوة البدنية، أو قوة السواعد ولكن القوة الفكرية. أو معرفة الشيء الذي يجهله الآخرون. ومن ثم تسربت هذه الفكرة وهي ان الانسان بفكره يمكن ان يتغلب على الماديات، ويمكن لأي واحد له شيىء ما في ذهنه أن يطمح في ان يتساوى أو يفوق ذاك الذي له ماديات. وقوة بدنية أكثر مما يتوفر هو عليه. هذه هي المنابع الفلسفية، والدينية ، والاجتماعية للديمقراطية. والديمقراطية، ما هو أصلها ؟ أصلها من اليونانية. لأن معنى الديمقراطية هو حكم الانسان لنفسه.

ونرى ان لينكولن، أو روسو (ابراهام لنكولن كان رئيس جمهورية أمريكا وجان جاك روسو كان كاتبا وفيلسوفا كبيرا معروفا عند عدد من الشبان المغاربة)، كانوا يقولون : ان الديمقراطية، هي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب. هذا تعريف الديمقراطية. وهذا هو التعريف الذي يعجب الأفكار لأول مرة، لأنها ترى فيه حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب.

وسيظهر لنا فيما سوف نراه من الأنظمة القائمة أو التي قامت وانحلت، ان هذا التعريف لا ينطبق دائما مع الحقيقة.

فالمشكل الواقع في الديمقراطية هو مشكل غريبٌ حقا، مثلا لما أقول لكم عندي سيارة، فيها محرك وعجلات، يختلف اسمها يختلف حجمها، يختلف كبرها، ولكنها تتوفر على مادة وقود، وان المشكل هو كيف يسري ذلك الوقود في المحرك حتى تتحرك السيارة.

ولكن عندما أقول لكم الديمقراطية. وأرى كيف طبقت في العالم بأسره، ولدى الدول التي عاشت قبلنا أو تعايشنا اليوم يتبين ان الديمقراطية ليست مفهومة بكيفية واحدة عند جميع الشعوب، بحيث نظن ان هذا اللفظ له مدلول واحد. والحالة أننا سوف نرى ان ليس له مدلول واحد، ونظن ان له تطبيقاً واحداً، والحالة أننا سنرى بأن ليس له تطبيق واحد.

مثلا، فرنسا دولة جمهورية تطبق الديمقراطية، انجلترا ملكية دستورية فيها الديمقراطية نرى أمريكا عندها ديمقراطية مبنية على أساس الرئاسة. تطبّقها في شكل مغاير، ونرى الجمهورية الماركسية تتمشى على ديمقراطية وكل واحدة من هذه الدول الأربع تدعى الديمقراطية والحقيقة هي ان ديمقراطية هذه الدول لا تشبه ديمقراطية الدول الأخرى، ونظام هذا لايشبه الآخر، وحالة هذه تختلف عن الأخرى. فهل هناك عدة ديمقراطيات ؟ ام ان دولة واحدة من هذه الدول هي التي طبقت الديمقراطية والدول الأخرى خانتها ؟ هذا هوالمشكل الأول.

قلت لكم ان تعريف الديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب.

ونرى روسو لما عمل بهذا التعريف كان هو أول من تلفظ بحقوق الانسان، وبحقوق البشر، ولم يتحدث روسو وحده عن الديمقراطية بل سبقه مونتيسكيو الذي يعتبر الديمقراطية ليست هي حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ولكن هي الحرية.

فأساس الديمقراطية عند مونتيسكيو هي الحرية. فالتعريف بينهما مختلف بل اذا حققت في التعريف ترى ان التطبيق متناقض بين الأول والثاني فنرى مونتيسكيو يضع قوانين عامة للديمقراطية، وهي فصل السلط. مونتيسكيو عاش في انجلترا ورأى ان هناك السلطة التشريعية بيد البرلمان، والسلطة التنفيذية بيد الحكومة على رأسها الملك. والسلطة القضائية، عند قضاة لا اتصال لهم، لا بالسلطة التشريعية، ولا بالسلطة التنفيذية. اذن قال : أساس الديمقراطية هي حرية الشخص لأن الشخص مهما كان يمكنه ان يشرع بواسطة برلمان وفي تنفيذ التشريع، بواسطة السلطة التنفيذية، والقضاء لا يخضع لا للتنفيذ ولا للتشريع. اذن الحرية هي أساس الديمقراطية ونرى روسو من جهة أخرى يقول :

الديمقراطية ليست هي هذه. الديمقراطية على العكس فيها استعباد، لأنه حكم الشعب بالشعب، لصالح الشعب، إلى اين سيؤدي بنا ؟ سيؤدي بنا إلى الانتخاب وهذا يؤدي بنا إلى ظهور أغلبية على أقلية. ولما تنتصر هذه الأغلبية على الأقلية يعتبر ذلك في الحقيقة ديكتاتورية وليست حرية من الناحية الشكلية. اذن روسو يقول : أنا أعرف ان تعريفي ليست فيه حرية، ولكن فيه على الأقل الكرامة الانسانية أولا، وثانيا، حكم الشعب بالشعب. وان كان حكم الشعب سيكون فيه حيف نظرا لتغلب وجهة نظر الأغلبية على وجهة نظر الأقلية. هذه، أمثلة لمدلول الديمقراطية والفرق الذي نجده فيها عند هذا وذاك.

هذه نظريات، ولكن لنرى التطبيق، عندما نطلع على كتب القانون الدستوري نرى كل استاذ في هذا القانون يقول : هناك عدة أنظمة للحكم في البلاد.

النظام القائم في أمريكا ما هو ؟ هناك رئيس الدولة، وهو رئيس

الجمهورية، له حكومة، له برلمان. ولكن نرى ان رئيس الجمهورية لم ينتخبه البرلمان، بل الشعب كله هو الذي انتخب رئيس الجمهورية، بحيث يكون ذلك الرئيس في استقلال بالنسبة للبرلمان. لأنه يمكن ان يقول للبرلمان : اسمح لي. أنت لم تعيني، بل الشعب هو الذي عينني. فها هو في وضع منفصل عن البرلمان ونرى ان وزراءه مسؤولون أمامه وليس أمام البرلمان. بحيث نرى قوة تنفيذية وهي قوة رئيس الجمهورية وحكومته، قوة تقرب من الديكتاتورية في بلاد تقول انها كلها جمهورية. ولكن التجربة أدت إلى نتيجة وهي ان مدة مائتي سنة وزيادة وأمريكا تعيش على هذا النظام في رغد عيش وفي استقرار.

واذا تركنا أمريكا وتوجهنا إلى فرنسا، ماذا نجد ؟ نجد برلماناً، وحكومةً، ونجد رئيس الجمهورية، البرلمان عينه الشعب، ورئيس الجمهورية انتخبه البرلمان، والحكومة كلها صوت عليها البرلمان. فهذه ديمقراطية شكلية لأن الحكم كله راجع إلى البرلمان، ولم يبق شيء في يد السلطة التنفيذية ماعدا كيفية تطبيق التشريع. ولكن لا حرية كبيرة في هذا الباب.

واذا تركنا فرنسا وانتقلنا إلى انجلترا نجد برلماناً فيه حزبان. الحزب الذي يتوفر على الأغلبية هو الموجود في الحكومة ولا يمكن ان يتغير حتى تجرى انتخابات. القوة كلها في يد الحكومة والبرلمان، والملك الذي من شأنه ان يسهر على التنفيذ باعتباره رئيس الدولة لا شيء بيده.

هذه أوضاع مختلفة كلها تجعلنا نتساءل مع أنفسنا، هل الديمقراطية قالبٌ يمكن وضعه ويمكنه ان يسري على جميع الدول والأنظمة أو هو شيء يفهمه كل واحد كيفما شاء. الحقيقة ان الديمقراطية هي شيء يمكن لكل واحد ان يفهمه كما أراد. الا في بلاد كالمغرب مازالت محتاجة إلى الاستقرار لبناء استقلالها وتدعيم قوتها. فاذا رأينا مثلا فرنسا تتوفر على ديمقراطية فينبغي ان لا ننسى أنه منذ حوالي ثلاثمائة سنة وهي تخوض تجاريب في الديمقراطية. وتظهر الأحداث انه رغم تجربة 300 سنة، فان فرنسا لم تصل إلى الاستقرار.

وإلى جانب هذا نرى أمريكا مثلا استعملت الديمقراطية منذ 200 عام، ومع ذلك وصلت إلى استقرار. ونرى أم الجميع في الديمقراطية، ومنبع الديمقراطية



في الدول والأنظمة انجلترا تسير على هدى الديمقراطية منذ حوالي 800 سنة تعيش في الاستقرار التام والتوازن التام.

يدل هذا على ان الديمقراطية هي مسألة نضج أولا وثانيا مسألة عزيمة، وثالثا مسألة اخلاص وحُسْنِ نية عند الشعب، وعند من يحكم الشعب كيف سنطبق الديمقراطية في المغرب ؟

هذا هو أساس محاضرتي اليوم، لا أقول لكم قال روسو أو مونتيسكيو، أو أرى امريكا أو انجلترا، لأن التجربة اظهرت ان ديمقراطية انجلترا لا يمكن ان تطبق في امريكا، وديمقراطية امريكا لا يمكن ان تطبق في روسيا، وان ديمقراطية روسيا لا يمكن ان تطبق على فرنسا،الديمقراطية ليست سلعة تباع وتشترى لكي تتخذ كنظام.

الديمقراطية يجب ان تكون وليدة كل دولة وان كل دولة هي التي يجب ان تبني ديمقراطيتها. فكيف يبنى المغرب الديمقراطية ؟ كنا في أيام الحماية عندما كانت تأتينا مشاريع فصل السلطات مثلا كانوا يقولون اذا أردنا ان نبني الديمقراطية في المغرب فيجب ان ننزع من الملك الحق القضائي حتى نحقق فصل السلط. المبدأ من حيث هو صالح. ولكن كانوا ينزعون السلطة القضائية من الملك فقط ويتركوها عند القواد أو الباشوات الذين هم بدورهم ممثلون للسلطة التنفيذية.

اذن ما هو هدفهم، هدفهم كان نزع السلطة من المرجع المغربي الوحيد الذي كان هو الملك ويتركوه تحت ضغط القواد وضغط الباشوات. هذا كان يسمى الديمقراطية من أعلى. ولكن ليس من اعلى إلى الأسفل. وكنا نحن نقول ان تطبيق الديمقراطية هو فصل السلط من الأعلى إلى الأسفل ساييس، كان من أكبر المفكرين السياسيين في فرنسا أيام الثورة الفرنسية وفي أيام نابليون وكانت له ديمقراطية يسمونها، ديمقراطية على شكل الهرم، وكان يقول الثقة تأتي من الأسفل. والحكم يأتي من الأعلى. وكان اذذاك قد ظهر للجميع ان نظرية ساييس هي نظرية خيالية. ولكن أنا شخصيا فكرت في قضية ساييس ورأيت حسب نظري الشخصي أنها أحسن نظامٍ لتربية الشعب بالديمقراطية، لابد قبل كل شيء

ان نعلم الديمقراطية للطبقات السفلى، ونبدأ من المدن والجماعات حتى نصل إلى القرى، ومنها إلى الجهات ومنها إلى الوطن المغربي كله ولما نكون قد انشأنا مجالس بلدية، ومجالس قروية، ومجالس جهوية يمكننا اذذاك انشاء مجلس وطني مغربي منتخب يمكنه ان يشارك في سير الدولة المغربية، يمكن لكل مغربي ان يقول : انا سأعمل ديمقراطيتي. وهذا سيعمل ديمقراطيته والآخر سيعمل ديمقراطيته. ولكن هذه فوضى. ظهر اليوم في القرن العشرين ان الديمقراطية لم تعد فكرة فلسفية فقط، بل أصبحت مبدأ للعمل. وهذا هو أساس الأحزاب السياسية. لهذا تكونت الأحزاب السياسية لتطبيق الديمقراطية لا على كيفية فردية كما يفهمها كل شخص، لو كانت الديمقراطية هي واحد زائد واحد يساوي اثنين، سأقول اذ ذاك ان المغاربة جميعا فرادى يمكن لهم ان يطبقوا الديمقراطية. ولكن الديمقراطية ظهرت في تعريفها ان ليس لها تعريف منطقي، أو تعريف علمي. ولكن عندها تعريف شرحته لكم.

بحيث اذا سمحنا لكل مغربي بتحقيق ديمقراطية خاصة به سيقوم بها في بيته. ومنه إلى الحي وديمقراطية هذا الحي ليست هي ديمقراطية الحي الآخر مثلا. وديمقراطية مدينة فاس لا تكون هي ديمقراطية مدينة مكناس. فهذا معناه الفوضى. فلهذا تأسست في القرن العشرين أحزاب سياسية لتسير الديمقراطية ولتطبيقها بكيفية جماعية، لا بكيفية فردية وهنا جاء مشكل هل في المغرب وفي الديمقراطيات لابد من أحزاب سياسية أم لا ؟

أعرف بلدا لا أسميه يدعى انه ديمقراطي بل على أنه جمهورية، ولكن يدعو لحذف الأحزاب السياسية، بل الغيت منه الأحزاب السياسية. أنا أقول، هذه ليست جمهورية، ولكن ديكتاتورية، الديمقراطية هي المبنية على وجود أحزاب سياسية، وهنا سنتعرض إلى بحث، أو إلى علم جديد استنبطه كاتب فرنسي، بل عالم من علماء القانون في فرنسا الأستاذ دوفيرجي وهو درس الأحزاب السياسية.

لن أقدم لكم عرضا عن دروس دوفيرجي، لأنها تحتوي على مجلد ولكن أخص ما يمكن قوله هو ان هناك، فيما يخص الأحزاب وهيكلها، أحزاباً يسميها،

أحزاباً لينة، وأحزاباً صلبة. أحزاب لينة مثلا هي أنها تتوفر على اطار لها بدلا من أن يكون من حديد فهو مصنوع من المطاط والاطار اذن موجود، ولكن يمكن تمطيطه هنا وهناك. والاطار الصلب هو اطار الحديد الذي لا يمكن تمطيطه لا هنا ولا هناك. بحيث نرى مثلا أن هناك أحزاباً في مظهرها لينة. كالحزب الاشتراكي في فرنسا، هذا هو مظهره. لما تسمع الاشتراكيين وهم يخطبون هنا وهناك تقول هذا الحزب كل شخص فيه يتحدث كما يريد، ولكن ما ان تقع مشكلة في البرلمان حتى تجد قانون التصويت عندهم يجعلهم أكثر الأحزاب الفرنسية بل ربما في العالم صلابة.

وعندما تنظر إلى الحزب الراديكالي وترى فروعه وجمعياته ومؤتمراته، ومحاضراته، وتنظيمه القوي ونشراته، ومتوفرا على بناء كأنه بناء ميكانيكي تقول هذا حزب عنده اطار صلب. ولما يأتي التصويت على قضية ما في البرلمان ترى كل راديكالي يصوت كما اراد وكما طاب له. هذا دليل على ان أي حزب ولو كان بارزا بشكل صلب فيمكن أن يكون في الحقيقة حزبا لينا والعكس بالعكس.

وسنعود إلى مشكلنا في المغرب، هل من مصلحة المغرب ان تكون له أحزاب سياسية ؟ وهل من مصلحة المغرب أن تكون له أحزاب سياسية صلبة أو لينة ؟

وهل من مصلحة المغرب ان يكون عنده حزب واحد، أو أحزاب متعددة ؟ الجواب الأول : قلت لكم ان المغرب لا يمكن أن يكون ديمقراطية على الأساس الصحيح الا اذا كانت له أحزاب سياسية. وعندما يبدأ المغربي في منع الأحزاب السياسية يمكن لنا اذذاك ان نقول ان فكرة الديمقراطية ذهبت من المغرب أولا.

(تصفيقات حارة)

ثانيا : هل من مصلحة المغرب نظرا لكونه يجتاز طوراً صعباً في مرحلته ان تكون له أحزاب صلبة أو لينة ؟ هذا مشكل. وجوابي عنه هو الآتي : قلت لكم في البداية، ان تعريف جان جاك روسو هو الدمقراطية حكم الشعب



بالشعب لصالح الشعب. وأقول لكم التعريف الذي ينبغي أن يكون عندنا في المغرب هو حكم الشعب في صالح الشعب بنخبة من الشعب.

ومن يكون هذه النخبة من الشعب ؟ هو التربية والتأديب للأحزاب السياسية لأنه لا يمكن للشعب أن يحكم كله، لنفرض أننا أنشأنا برلماناً وهناك انتخابات عامة تجري كل ثلاث أو اربع سنوات. ما هي المراقبة التي تبقى عند المغربي بالنسبة للشخص الذي صوت عليه في البرلمان ؟ لم تبق له مراقبة عليه. أقصى ما يمكن أن يفعله اذا لم يرضه هو ان يمتنع عن التصويت عليه في انتخابات أخرى ولكن في مدة الأربع سنوات التي سيقضيها منتخبا «اعطى الله اللِّي اعطاه».

ثالثا في غالب الأمر ان أغلبية من الشعب لا تفهم معنى النائب في البرلمان. وأعطيكم مثلا في فرنسا حكى لي صديقنا كلوستيرمان أن سيدة كبيرة في السن كتبت له قائلة : سعادة النائب، أنا انتخبتك منذ سنة، وصوت عليك لأنني متفقة معك ولكن في يوم ما كنت في باريس، ونسيت مظلتي الواقية من المطر في المحطة فاذا كنت قادما فأت بها معك : هل هذا هو معنى الديمقراطية، بمعنى ان السيد الموجود في البرلمان يحكم بواسطة الشعب.

يظهر هنا ان تعريف روسو هو تعريف نظري ولو وجدناه صالحا لما بحثنا عن غيره، ولكن ظهر ان حكم الشعب في صالح الشعب بالشعب يصعب تطبيقه، بحيث ماذا يمكننا ان نختار ؟ نختار حكم الشعب في صالح الشعب بواسطة نخبة، وتلك النخبة كما قلت لكم الأحزاب السياسية، هي التي عليها أن تعدها، وبأية كيفية. على شرط ان تكون صلبة في اطارها. ينبغي علينا اليوم ان لا نترك لأفكارنا ان تسيطر عليها البلبلة، أو نترك القوة التي لدى كل واحد منا تتشتت وتذهب سدى. لابد لكل شخص اليوم يتحمل مسؤولية في حزب سياسي ان لا يهتم الا بتهييء النخبة التي ستكون ميزان القسط غدا عندما نصل إلى الانتخابات. ولا يأخذ بعين الاعتبار الا مصلحة وطنه.

ان مصلحة المغرب كما قلت قبل قليل في ان يكون متوفرا على أحزاب سياسية. وزدت فقلت ضمن السؤال الثالث : هل من مصلحة المغرب اليوم

أن يكون له حزب واحد أو تكون فيه أحزاب متعددة ستؤدي إلى التطاحن، وإلى تفريق الجهود وستؤدي ربما من غير قصد إلى ارتكاب غلطات قد تعود على المغرب بالأضرار الفاحشة أنا اذن أطلب من الله أن لا يوجد له الا حزب واحد، يسيره نحو هدفه الأسمى، وهو هدف الديمقراطية، وهدف الصالح العام. ولكن لنفرض أنه وجد في المغرب حزب واحد، يجب عليه كما قلت لكم سابقا ان يكون صلبا في اطاره، في معناه وفي مبناه. مثلا كانت مصر قبل ثورتها تتوفر على حزب واحد هو حزب الوفد. ولم يكن له من لفظ الحزب الا الاسم. لم تكن لهم اطارات أشخاص، ولا اجتماعات. ولا نشاط، ولا فروع، ولا سياسة. كان حزب الوفد يجتمع مرة في السنة لينصت إلى خطبة مصطفى النحاس. وليصفق عليها وبعد ذلك يأكل الناس ويحمدون الله ويذهبون لحال سبيلهم.

ماذا حصل ؟ حصل كذب على الأمة، الأمة كانت تعتقد أنها تتوفر على حزب. وان ذلك الحزب يوجه سياستها، وان هذه السياسة سائرة في طريق النجاح.

ولكن في الحقيقة لم يكن موجودا. واطار الوفد لم يكن موجودا بل كان منعدما، وأساء إلى مصر أكثر من تعدد الأحزاب. بحيث اذا كان تعدد الأحزاب سيؤدي إلى التنافر والبغضاء فالمثل الأعلى للمغرب هو حزب واحد. واذا كان حزبا واحدا لابد له من اطار صلب في معناه وفي مبناه، ولابد للمسيرين ان لا يروا أمامهم الا هدفا واحدا. كما ذكرت سابقا الديمقراطية ربما سنبنيها، ولكن في الحقيقة لن نطبقها نحن، بل يمكن أن يطبقها أولادنا أو اخوتنا فعلينا أن نهيئها لهم ليطبقوها على الوجه الأكمل. لا يستعملونها لأغراض شخصية أو للاستيلاء على الحكم، أو للديكتاتورية، أو عدم هضم فكرة الديموقراطية.

واجبنا نحن المشبعين اليوم بالفكرة الديمقراطية ان نضع أسس الديمقراطية حتى يمكننا أن نطبقها في المغرب غدا على أحسن وجه.

هذه نظريات مختلفة، ولكن يمكن لكم ان تقولوا للمغرب ها هي الديمقراطية فمن شاء فليتفضل لتطبيقها وماذا ينتظر ليبدأ ؟



لكم الحق في طرحَ هذا السؤال. ولكن علينا ان نتدبَّر. في أيام الحماية قالوا نريد الديمقراطية وسنحقق لكم الديمقراطية. ولما أردنا أن نرى الديمقراطية قالوا : البلديات المنتخبة فيها المغاربة والفرنسيون، المجالس القروية المنتخبة فيها الفرنسيون والمغاربة. وربما حتى مجلس الشورى التابع للمقيم سيصبح برلمانا ويكون الأجانب ممثلين فيه. هذه هي الديمقراطية التي كانوا يريدونها لنا. كان الملك نصره الله قال لهم اذذاك : اذا كانت الديمقراطية هي هذه فنحن نفضل ان نبقى نعيش في القرون الوسطى على ان نقتسم سيادتنا، حتى يقضي الله امراً كان مفعولا. اليوم حقق الله امالنا، ونلنا استقلالنا، فماذا نفعل ؟

كان جلالة الملك نصره الله قد قال في عام 1952 في خطاب العيد الفضي قال :

«ان آمالنا ان نرى في المغرب ملكية دستورية» ولكن هذه الملكية الدستورية كما قلت لكم يجب ان يكون بناؤها على شكل هرم. يجب ان نبدأ من الأسفل. وها نحن قد بدأنا من الناحية الاجتماعية فكوَّنا الاتحاد المغربي للشغل. كونا اطارات للعملة وسنعطيهم حقوقا نقابية. وغدا ان شاء الله سيشرف جلالة الملك نصره الله بنفسه على استعراض العملة وسيلقي فيهم خطابا يتحدث فيه عما انجز وعما سينجز في هذه السنة. بحيث ان اكبر عمل ديمقراطي من الناحية الاجتماعية يمكن لنا ان نقدمه هو ما سترونه بأعينكم اما في شريط سينمائي أو في صور أو ستسمعونه عن طريق الاذاعة. ولكن هذا غير كاف. وقد اذن لي صاحب الجلالة لأقول لكم مايلي : قبل انصرام السنة الجارية 1957 ستكون للمغرب بلديات منتخبة. ويمكنكم ان تعتبروا هذا عهداً مني باسم صاحب الجلالة، وتعرفون ان جلالته لا يعد أبدا بشيء لا يمكن ان يحققه ولكن هناك مرحلة أخرى قام بها جلالة الملك وهي تكوين المجلس الاستشاري. الذي يقول عنه بعض الناس ان اعضاءه معينون بظهير، أي غير منتخبين. ولكن كما قلت لكم، الديمقراطية مسألة تربية. امريكا لها 270 سنة من التجربة وانجلترا 700 عام في الديمقراطية. وفرنسا لها أربعةِ قرون من التجربة، من الصعب تكوين مجلس استشاري منتخب بين يوم وآخر، اذ يتعين تمكين المغاربة من التعرف على طريقة

الانتخابات في المدن ولكن يمكن تعيين مجلس استشاري على أساس آخر.

يمكن لنا مثلا بدل ان نقول بان المجلس الاستشاري سيكون مركبا من أشخاص تعينهم الدولة، ان نقول كمرحلة أولى بأن المجالس البلدية تكون منتخبة ويأخذ جلالة الملك من بين أعضائها المنتخبين اشخاصا يعينهم بظهير لتكوين المجلس الاستشاري.

وهذه المرحلة تبين ان المجلس الاستشاري في الحقيقة مكون من منتخبين. ولكن هذا المجلس الاستشاري رأيناه يتعاطى مهنته الديمقراطية بكل ما في وسعه من جهد وبكل ما لديه من الامكانيات. فجميع الوزارات لا تقدم على أي مشروع الا بعد عرضه على المجلس الاستشاري. وعندما تهيىء الميزانية تقدمها أمام المجلس الاستشاري.

وكم من وزير قبل ان يتوجه إلى المجلس الاستشاري يحضر خطابه، أو تقريره، والخوف يملأ قلبه أكثر مما لو قدم ذلك لجلالة الملك نفسه. لأنه يعلم حق العلم ان أعضاء المجلس عندما يغادرون مجلسهم بعد ان سمعوا ماقاله الوزير سينشرون ذلك في الشعب، ولدى الرأي العام. وسيقولون نحن متفقون مع هذا لأنه أحسن صنعا، أو غير متفقين معه لأنه لم يوفق، أو لا يفهم. فهذا نوع من الديمقراطية، وهو صالح لنا لأن المغاربة «بودينات» فهذه مراقبة فعالة على الحكومة. يكفي ثلاثة أو أربعة أفراد — كما يقول العامة أبواق معتبرين تنطلق في الأوساط ليرددوا فلان فعل أو قال ولينشر قولهم بسرعة مذهلة.

فهذه مراقبة ديمقراطية من الشعب بواسطة المجلس الاستشاري أكثر من البرلمان نفسه، ومسؤولياته أكبر، لأنه لا يشير على جلالة الملك، بل يقترح، وأكثر من الاقتراح، والملك عندما يقرر شيئا ما يقول لوزيره أعرضه على المجلس الاستشاري وبذلك يكون جلالة الملك قد طلب من المجلس تعضيده وتقويته للمشروع الذي قدمه وزيره. فهذا عمل ديمقراطي يمكن ان نوازيه لا مع البرلمان ولكن بشيء ما يشبهه.

ان المشاريع الديمقراطية التي تحققت الآن في المغرب هي :



— تحرير الطبقة العاملة

— وضع اطار لها.

الوعد الصارم لجلالة الملك بانتخاب مجالس بلدية قبل نهاية عام 1957 في المغرب بأسره. وأمامي الآن وزير الداخلية السيد ادريس المحمدي وقد تلقى الأمر من جلالة الملك بهذا الصدد. فاذا لم يحقق هذا فهو المسؤول عن ذلك.

إن أمل جلالة الملك، كما سمعتم ذلك مرارا وتكرارا، أن يرى في المغرب ملكية دستورية، لماذا ملكية دستورية ؟

لأن سيدنا نصره الله دائما يقول : لست أنا وحدي مغربيا فالمغرب كلهم مغاربة وليس لي الحق ان اقرر في حق المغاربة جميعا.

لقد مرت الأيام التي كان يضطر فيها ليحارب الفرنسيين أو الوزراء الخونة الذين كانوا يشتغلون معه اليوم، والحمد لله، الشعب بأجمعه من ورائه وحكومته تتمتع بثقته.

وكما يقول جلالته أنا لست وحدي مغربيا فاذا حلت بالمغرب مشكلة عظمى على المغاربة جميعا أن يقرروا فيها أولا.

ثانيا عنده مبدأ يقول : لا يمكننا ان نستعبد الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً.

ثالثا : هذا شيء فرضه التطور والزمن والشعب المغربي يرغب فيه، ولكن ماذا ينقص المغرب ؟ مثل شماشة الزليج، وسطها، وروحها، وهي الديمقراطية التي ستزينها وأريد ان أقول للمغاربة إننا رأينا دولا رغبت في الديمقراطية وسعت إليها. بحثت عنها ولكنها لم تجدها. نرى اخواننا الدول العربية سعوا وراء الديمقراطية وبحثوا عنها فلم يجدوها إلى الآن. ولكن لنا اليقين أنهم سيجدونها.

ونرى دولا في امريكا اللاتينية كل يوم في ثورة. هناك دولة، مفهوم الاستقرار عندها، هو الثورة كل ثلاثة أشهر يقوم هذا ضد ذاك، وهذا ينظم



انقلابا على ذاك، ولا نسمع الا البرلمان انتخب، البرلمان ذهب إلى السجن، البرلمان خرج من السجن وادخل الرئيس إليه، وزد على هذا.

كما اننا نرى في اندونيسيا صراعاً بين الأندونسيين انفسهم، ليس ضد الأجانب. فالنصيحة التي يمكن أن أوجهها للمغاربة اليوم باسم جلالة الملك وباسمي الشخصي أنه كلما وجدوا من يجمع صفوفهم ويوحدها فهذا أحسن من كل شيء فلا أقبح من بلبلة الأفكار، ولا أخطر من توزيع الجهود، ولا أخطر من تشتيت التوجيهات. فاذا كان تعدد الأحزاب السياسية. سيؤدي بنا إلى التنافر فأنا اطلب من الله ان يهب المغرب حزبا قويا واحدا هدفه تحقيق الديمقراطية ووسيلة ايجاد نخبة لتطبيق الديمقراطية. وأملي في المغاربة قوي. لأنه كيفما كانت أحزابهم وكيفما كانت اتجاهاتهم فهم أولا حزب الله. وحزب الله لابد ان ينجح، وثانيا : مهما تفرقوا وتشتتوا، فان ثلاثة أشياء تجمعهم الدين، والمصلحة العامة. والشخص الذي يمثل السيادة المغربية. وأقول لكم بأن الملك نصره الله هو بمثابة المرآة، ومادام كل مغربي يرى نفسه في تلك المرآة الا ويمكن له أن يقول بأن السيادة المغربية هي منوطة بذلك الشخص الذي على رأسها. ولكن اذا تكسرت المرآة وبدأ البعض من المغاربة يراها والبعض الآخر لا يراها اذذاك رمز سيادة ووحدة المغرب لم يعد له وجود، وأحسن طريقة اليوم للمحافظة على تلك المرآة هي اعطاء الشعب حقه الكافي في تسيير الأمور، ولكن قبل كل شيء تنبيه الشعب إلى ان الديمقراطية هي خلابة جذابة، ولكن تستلزم منا رزانة، وحكمة، وتبصرا، وتجربة، واذا كان المغاربة يضعون ثقتهم الكاملة في الملك يمكنني أن أقول لهم باسم جلالة الملك بأنه لن تمر سنوات قليلة جدا وربما لن تتعدى عدد أصابع اليد هذه، حتى يكون المغرب ان شاء الله يتوفر على برلمان، ودستور، وملكية دستورية.

هذه هي محاضرتي، ربما كانت جافة نظرا لتعريف بعض الأفكار الأولية، ولكنها محاضرة غير تامة فشبابنا الذي يتابع اليوم دراسته في المعاهد العليا الأوروبية. عندما تذكر له الديمقراطية يعتقد ان الديمقراطية هي البرلمان، واللائكية هي اي الفصل بين الدين والتشريع. فمحاضرتي هذه لن تكون تامة المعنى والمبنى حتى



ألقي ان شاء الله محاضرة أخرى في القريب أي بعد اسبوعين، حول هل يجوز في بلاد اسلامية الفصل بين الدين والدنيا. أم هو شيء غير جائز ؟ هناك عدد من المغاربة يدعون الوطنية، يقولون، لا أحد يلزمني بالصلاة أو الصوم أو أشرب أولا أشرب. ويمكن ان لا أكون مسلما بأن أكون ملحدا، وهذا لا يمنعني من أن أكون مغربيا مخلصا مؤمنا. أسجن وأفدي وطني واعدم في سبيله.

لابد من المناقشة في هذا الموضوع حتى نرى هل يمكن لأمة إسلامية كالأمة المغربية. ان تعيش في اطار ديمقراطية تامة المعنى، وصحيحة المبنى قائمة على الفصل بين المسائل الدينية والدنيوية، أو غير ممكن.

موعدي اذن ليس في مدينة فاس مع محاضرة مقبلة لمعالجة هذا الموضوع الشائك.

لقد طرقنا اليوم موضوعا مهما وفي الغالب عند البعض منكم اسئلة وأطلب من هؤلاء أن يطرحوها في الحين لأن الوقت ضيق، ولكن في حدود عشر دقائق يمكن أن نتبادل الآراء حول ماجاء في المحاضرة التي استمعتم لها اليوم.

## حوار مع الحاضرين

عندنا وزير مشبع بالأفكار الديمقراطية من قديم وها هو أمامي وهو السيد عبد الرحيم بوعبيد أطلب منه أن يقول لي ملاحظاته بخصوص ما ذكرت.

**عبد الرحيم بوعبيد :**

النظريات الديمقراطية لا تظهر صحتها وحسنها الا في الميدان العملي، لهذا لا أستطيع أن أقول عن النظرية التي ابرزتموها — سيدي — في هذا الموضوع أنها تختلف عن نظرية المغاربة. ولكن في بعض الجزئيات يمكن للتجربة ان تعطيك الحق لكون عندك فهم لماهية الشعب واتجاهاته أكثر مما عندي أنا. ولكن يمكن للتجربة ان تبين ان الاتجاه يجب ان يستمر ويتجه ناحية أخرى.

انما الشيء الوحيد القار عندنا والضمان الوحيد الذي نتوفر عليه هو في اتجاه سيدنا، فسيدنا مشبع بالروح الديمقراطية. وحرصه على الديمقراطية هو الذي

يجعله لا يسعى وراء ديمقراطية فاشلة أو تجربة تعود بالفشل على الديمقراطية وعلى الفكرة التي يدافع عنها سيدنا. لهذا أملنا وثقتنا في سيدنا تجعلنا كيفما كانت التجربة التي سيعطيها لنا سيدنا ويمنحها للشعب للمشاركة في مسؤولية البلاد، موقنين ان سيدنا أحرص الناس على تقويم وتسديد ذاك الشيء الذي ستظهر التجربة أنه يحتاج إلى تقويم أو اتجاه آخر.

لكن من هذه الناحية عندنا كل الاطمئنان التام في كون خطوات المغرب الأولى بعد الاستقلال ستتجه ملكا وشعبا نحو النظم الديمقراطية التي ستكون أساس الاستقرار والوحدة وأساس الاحتفاظ بالقيم الروحية والمعنوية التي ندافع عنها جميعا، وسيدنا على رأس الجميع.

## عودة سمو الأمير مولاي الحسن للتعقيب

اذن القضية لا اشكال فيها، نظريا، نحن متفقون. يمكن أن تكون الديمقراطية هي مسألة تجربة كما قلتم، ولكن المغاربة جميعا سيتفقون فيها لأن الملك لا يقوم بالتجربة وحده، لا على صعيد الأهداف ولا على صعيد الوسائل.
بحيث يمكنني القول اننا متفقون على المبادىء ولابد من ان نتفق على التطبيق، لأن الملك لا يمكن ان يطبق أي شيء، حتى يستشير الشعب في ذلك.

**سؤال كتابي يقرأه سمو الأمير بصوته يقول :**

**نسأل المحاضر الكريم صاحب السمو المحبوب مولاي الحسن عن هؤلاء الموظفين الذين يعملون وفق مصالحهم الشخصية، غير مراعين حق الشعب الذي ولاهم عليه صاحب الجلالة نصره الله، وأوصاهم به خيرا، هؤلاء الموظفون لا يمنحون أوقاتهم، الا لذويهم، ولا يوجهون عنايتهم الا لأقاربهم سواء كانوا اكفاء ام لا.**

**ونظرة واحدة على عمل هؤلاء وتصرفهم الشاذ، ومسألة الرخص المجمدة التي تقرر منحها (وهذا المنح لا يتوقف الا على جرة قلم لا غير). ومازال أصحاب الطلبات ينتظرون ماذا فعل الله بطلباتهم، وهل ستحظى بنظرهم ام لا ؟**



**جواب صاحب السمو الملكي**

الغالب ان السيد الذي ألقى هذا السؤال ينتمي اما لسلك الأطباء أو هو تاجر أو فلاح أو منخرط في حركة سياسية، وجميع ممثلي هؤلاء، الناس يوجدون في المجلس الاستشاري فيمكن لك أن توجه هذه الرسالة والسؤال الذي تتضمنه بالحجج لمن يمثلك في المجلس الذي سيتولى مراسلة الوزير الذي يهمه الأمر وكن على يقين بأن جلالة الملك أعطى أوامره لوزرائه ان يجيبوا في مدى وجيز عن الأسئلة الموجهة إليهم وهذه أحسن طريقة مضمونة للوصول إلى حقك هذا تطبيق أولي للديمقراطية. جرب. واذا لم تعط هذه التجربة أية نتيجة يمكن لك اذذاك ان تقول يمكن لنا أن نحاول تجربة أخرى.

**سؤال آخر يقول :**

**هل حقيقة ان الديمقراطية لا تمنح الحرية الا للأقلية من الشعب.**

**ثانيا : هل للشعب المغربي القدرة الكافية للتأثير على الانتخابات عندما تتوفر، وعلى الشؤون الأخرى للدولة بدون أن يؤثر عليه ولاة الأمور الحكومية والسياسية في نطاق الديمقراطية.**

**ما هي أحسن حكومة للشعب المغربي في دائرة الديمقراطية ؟**

**جواب صاحب السمو :**

اذا كانت الديمقراطية التي سنحققها لن تمنح الحرية الا للأقلية من الشعب، فهذه كما قلت لكم ليست بديمقراطية. بل اصبحت انتهازية بيد الأغلبية التي هي في الحكم، فاذا كانت انتهازية فلا حاجة لنا بتسميتها بديمقراطية. والديمقراطية اذا كنا سنطبقها على المغرب مثلا فلابد أن نضع قبلها دستوراً. وبعد وضع الدستور لابد من أن يعرض على الشعب لمعرفة ما اذا كان يرغب في هذا الدستور أم لا. وهل يعتبره ديمقراطياً وضامناً لمصالحه وحرية الأشخاص. أم لا. واذ ذاك الاستفتاء هو الذي سيحدد فلي اليقين ان اغلبية المغاربة لهم من ثقابة الفكر، ومن الذكاء ما يجعلهم يميزون بين نظام ديمقراطي كاذب وبين نظام ديمقراطي صحيح.



أما فيما يخص التأثير على الانتخابات، لا يمكن لأي أحد ان يقول ان هناك انتخابات في دولة من الدول الديمقراطية اليوم لا يقع فيها تأثير.

ولكن القانون الانتخابي الذي سنضعه قبل الانتخابات سيجعلنا نضع أكثر ما يمكن من الضمانات حتى لا تقع هذه التأثيرات. وسنتحرى ما أمكن حتى لا نقع في الأخطاء والانتخابات ليست كلها كاذبة، والمسألة أساسا في وجود قانون انتخابي.

**سؤال آخر يقول :**

**ان وجود حزب واحد يوافق عليه الشعب لأنه كتلة شعبية، وهو الشعب ولا يسمى حزبا.**

**جواب صاحب السمو.**

هذه نظرية وليس سؤالا.

**سؤال بالفرنسية يسأل صاحبه ويقول :**

**هل نظام ديمقراطي مبني على وجود حزب واحد من شأنه ان يلزم الشعب على اتخاذ مبادئه التي هي مبادىء الحزب الذي هو في الحكم**

**جواب صاحب السمو**

في الحزب نوعان من الناس هناك الانسان المنخرط في الحزب ومسير في الحزب ومرشد فيه أو كاتب فرع.

وهناك الانسان الذي يكون متأثرا بالحزب ويتبع نصائحه، ولكن لا يكتتب، ولا يحضر الاجتماعات، ومع ذلك عنده عطف مع النظريات العاملة لذلك الحزب.

هناك فرق بين المنخرط في الحزب وبين المتعاطف معه. المنخرط في الحزب له خطط معينة تكون خطته العامة. أما الذي ليس منخرطا في الحزب يمكن

ان لا يقاسم ذلك الحزب في أفكاره ولكن يبنى فيما يتعلق بالتوجيه العام سياسته على المبادىء العامة لذلك الحزب، بحيث يمكن تأثير الحزب الوحيد الذي أشرت إليه. اذا كان حزبا وحيدا سوف يلهم الله سبحانه وتعالى السير بالمغرب إلى الديمقراطية الحقيقية، والمحافظة على المؤسسات المقدسة، وتهيىء النخبة المغربية. ويوم ينخرط المغاربة كلهم في حزب واحد فان ذلك الحزب لم يعد حزباً. لأن مصلحة الحزب أن يكون الانخراط فيه من هنا وهناك. والحزب الذي يريد ان يبقى ثابت البنيان ينبغي ان يكون له اطار صلب. له سياسة تجلب عطف الشعب كله حوله. واذذاك يمكن لنا أن نقول هناك حزب واحد.

الحزب ليس هو الذي تكون الأمة بأسرها منخرطة فيه. لأن الانخراط هنا لايدل على شيء فالانخراط ليس حجة.

**هذا سؤال ممتاز يقول :**

**ان في روسيا حزبا واحدا، وهل يمكن ان يطلق على النظام الروسي أنه نظام ديمقراطي ؟**

**جواب سمو الأمير**

أولا تنقصنا الحجة الكافية على أنه لا يوجد في روسيا غير حزب واحد.

من منا يمكنه الذهاب إلى روسيا ويتصل بحرية مع الروسيين ليعرف هل هناك حزب روسي واحد أو أكثر، وهل يقوم على وحدة صورية أو وحدة في المبادىء.

فالديمقراطية هي حرية الاختيار وقد اختاروا ان يكون عندهم حزب واحد وليسيروا فيه ، اذن ديموقراطية ولكن تتوفر على الحجة الكافية على انه لا يوجد في روسيا الا حزب واحد.

ألقيت بفاس 30 أبريل 1957